دعمهم المتواصل والقوي، ولكن ليس على أساس تمزيق حياتهم وتدميرها؛ ثم يخلص للقول ان بناء اسرائيل لا يجوز ان يقام على انقاض يهود اميركا.

ومن ناحية أخرى، فان عدم وجود المكان المناسب الذي يمكن الرحيل اليه يلعب دوراً هاماً ومباشراً في الحيلولة دون انتقال الرغبة في الهجرة من مجرد رغبة عابرة الى واقع ملموس. اذ تدل البيانات المتوفرة على ان عدم توفر البلد الذي يمكن الهجرة اليه يحول اليوم دون هجرة حوالي ٢٨,٥ بالمئة من الراغبين فيها. ولما كانت نسبة هؤلاء تقدر بحوالي ٢٦ بالمئة من المجموع العام للسكان، فان توفر المكان المناسب من الممكن ان يؤدي، وخلال فترة زمنية قصيرة، الى هجرة ما لا يقل عن ٧,٥ بالمئة من مجموع يهود اسرائيل، أي أكثر من ربع مليون شخص.

وباختصار يمكن القول:

١ ـ ان حوالي ٢٦ بالمئة من يهود اسرائيل يرغبون في الهجرة في الوقت الراهن، وذلك لاسباب عديدة، أهمها عدم ارتياحهم للاوضاع الاقتصادية ورغبتهم في الالتحاق بأفراد عائلاتهم المقيمين في الخارج.

٢ ـ وان حوالي ٣٠ بالمئة من الاسرائيليين اليهود يرفضون التفكير في موضوع الهجرة للخارج، وذلك بسبب التمسك بالعقيدة الصهيونية.

٣ ـ وان الباقي، ونسبتهم حوالي ٤٥ بالمئة لا يفكرون بالهجرة من اسرائيل، وذلك لاسباب مختلفة، بعضها ايجابي كحب الارض والرغبة في تربية أطفالهم في فلسطين، وبعضها سلبي كالقناعة بعدم القدرة على تحمل أعباء الرحيل بسبب كبر السن، أو لعدم وجود المكان المناسب الذي يقبل بهم ويمنحهم تأشيرة الهجرة التي تمكنهم من الدخول اليه بطريقة شرعية.

وعلى الرغم من تعدد الاسباب التي تدعو بعض يهود اسرائيل الى الهجرة، وتلك التي تدعو البعض الآخر الى عدم الهجرة، فان عدم توفر القدرة المادية على تحمل تكاليف السفر لم يكن سببا من الاسباب التي تحول دون هجرة بعض الراغبين فيها. ومن ناحية أخرى، فان عدم توفر المكان المناسب وعدم القدرة على الحصول على «الفيزا» المناسبة برزا كعاملين هامين في منع نسبة كبيرة من التفكير، جدياً، في موضوع الهجرة.

وعلى العموم، فان استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل من المؤكد ان يؤدي الى تنشيط حركة الهجرة المعاكسة منها، خاصة اذا استمر تحسن الاوضاع الاقتصادية في معظم دول الغرب الرأسمالية. كما ان استمرار حالة الحرب مع العرب واستمرار عملية الاستنزاف الاسرائيلي في لبنان سيكونان عاملين مساعدين على تقوية تيار الهجرة المعاكسة.

ومما يدل على تدهور الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل، ارتفاع نسبة التضخم التي بلغت ١٢٦٠ بالمئة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) من العام ١٩٨٤. ومن ناحية أخرى، فان ديون اسرائيل الخارجية بلغت حوالي ٢٤ مليار دولار (تكاليف خدمتها السنوية حوالي ٦ ـ ٦,٥ مليار دولار) أي حوالي مليار دولار أكثر من دخل اسرائيل من صادراتها للخارج. وهذا يعني ان دخل اسرائيل من العملات الصعبة، نتيجة للصادرات، يقل عن حاجتها لخدمة ديونها الخارجية بمقدار مليار دولار سنوياً، وبالتالي لا يمكّنها من توفير المبالغ المطلوبة للاستيراد والاستثمار. ولذلك قامت الحكومة الاسرائيلية بطلب معونات اضافية من الحكومة الاميركية قيمتها ٨٠٠ مليون دولار لعام ١٩٨٥ و ١,٥ مليار دولار لكل من العام ١٩٨٦ والعام ١٩٨٧.

ولما كانت الحكومة الاميركية قد منحت اسرائيل لعام ١٩٨٥ مساعدات اقتصادية وعسكرية